تعتبر السياسة الاجتماعية المآل الأكثر حساسية ، و الذي يتطلب منا اهتماما كبيرا و هذا المآل ٌتم به كل دول العالم ، باختلاف مستوياٌا الاجتماعية و الفروق الموجودة بينها و كذلك الفروق في المستويات الاقتصادية و أشكال الحكم السائدً ا و تعرف هذه البلدان عدة مشاكل مختلفة، فالتطور الصناعي أصبح يفرض نوعا من الاهتمام بالمشاكل الصناعية خاصة فيما يتعلق بحوادث العمل و الأمراض المهنية و تعويضاٌا ، و كذلك مختلف مصالح الحماية الاجتماعية التي أخذت تشهد تطورا كبيرا من سنة إلى أخرى و التي و رغم ذلك ما تزال تتخبط في العديد من المشاكل مختلفة الأشكال سواء إن الدول التي تنتهج سياسية اقتصاد السوق كسياسة اقتصادية ، ترى انه يجب إعادة النظر فيما يخص المصالح الاجتماعية و هذا نظرا لعدة أسباب و التي تذكر منها : 1- النفقات الاجتماعية المعروضة أو المدفوعة أصبحت مكلفة و كذلك بالإضافة إلى أاّ أصبحت كعامل يضعف النمو الاقتصادي و التي تظهر بشكل خاص في سياسة تشغيل اليد العاملة . 2- الخسارة التي تلقى على عاتق مصلحة الحماية الاجتماعية التي يعتبرها البعض ككارثة و البعض الآخر الذي يعتبرها بمثابة الدفع الحقيقي و الجديد للنمو الاقتصادي ، و في حالة حدوث تدهور أو جمود اقتصادي و الذي يقود إلى بطالة خانقة ، فإن هذه الخسارة سوف يكون لها وزن ثقيل على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي يترافق مع محدودات الخزينة المالية لتسيير النشاطات الاقتصادية . 3- في كل أنحاء العالم تخصص مبالغ مالية كبيرة تسخر لفائدة الإصلاح الاقتصادي و ترميم مختلف الأضرار الناتجة و التي تقدر بالملايين تدفع خصيصا لتعويض حوادث العمل و الأمراض المهنية. و إن اهتمت أجهزة الحماية الاجتماعية بالوقاية، و بتخصيص عدد كبير من أموالها للمساهمة في هذه الحملات الوقائية ليس فقط من الناحية الاجتماعية فقط بل كذلك فإن الهدف كان هو تخفيض النفقات التي يمكن تفاديها عن

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي